

إن السجلмасي الأرسطي لم يزغ عن طريق أرسطو ولذلك تبنى المبدأ المذكور «الجنس العالي لا يترتب تحت شيء ولا يحمل على جنس آخر أصلاً»⁽¹¹⁾. وعلي أساس هذا المبدأ وضع الأجناس العشرة العليا ونوعها أنواعاً، وحاول أن يضع حدوداً فاصلة بينها، ولكن اعترضته عقبات أحياناً فأدلى بملاحظات ذكية تقربه من الأستمولوجية المعاصرة.

فلنَدْعُ علاقة الأجناس العليا فيما بينها إلى حين ولننظر الآن في كيفية طريق بناء الجنس الواحد وعلائق مكوناته وتراتبها وصعوباتها ونهايتها.

ينطلق السجلмасي من نقل الاسم اللغوي الجمهوري إلى المعنى الصناعي لعلاقة المشابهة أو للتعليق بأنواعه المختلفة كتسمية الشيء باسم فاعله أو غايته أو جزئه أو عرض من أعراضه أو شكله؛ وعليه، فإن وسيلتي النقل هما الاستعارة والكناية والمجاز المرسل، لهذا، فإن القارئ يجد هذا التعبير يتردد في تعريف كل جنس أو رسمه: «يشابه به شيء شيئاً في جوهر مشترك لهما محمول عليهما» أو «محمول يشابه به شيء شيئاً في جوهره المشترك بينهما» وإذا كانت المشابهة وسيلة ربط بين طرفين أو أطراف فإنها وسيلة أيضاً لإرجاع المرتبطات إلى جنس عال، والجنس العالي هو منطلق المتشابهات ومرجعها، منه البداية وإليه العودة؛ ويحدد مجاله ما يدعوه السجلмасي بـ «الفاعل» الذي هو: «الحد المحرر بحسب الأمر الصناعي»⁽¹²⁾، أي الحد الجامع المانع، ولكنه اعترف بالصعوبات التي واجهته في التحديد فكان يلتجئ إلى الرسم أو إلى التحديد العلي كأن يعرف الشيء باسم فاعله أو غايته أو جزئه أو شكله أو عرض من أعراضه.

هكذا إذا استعرض القارئ الأجناس العالية المذكورة في الكتاب تبين له تفرعاتها؛ فجنس الإيجاز العالي يتشعب إلى تنوع أول وإلى «تنوع» ثان، وكل نوع يتشعب أيضاً (. . .) وقد يتشعب جنس عال إلى أربعة أنواع موجودة معاً⁽¹³⁾ (. . .) وقد يتفرع جنس متوسط إلى خمسة أنواع⁽¹⁴⁾ (. . .) وهكذا فإن الجنس العالي يتفرع إلى أنواع تصبح أجناساً لما بعدها؛ أي أن كل شجرة تتفرع من جنس عال تتشعب

(11) المنزع، ص 290.

(12) ما ذكر، ص 288.

(13) انظر الجنس الثاني «التخييل»، ص 218-220.

(14) انظر الجنس الرابع «المبالغة»، النوع الثاني منه، ص 273.